البحث الدرايتي في مستمسك العروة الوثقى
للإمام السيد محسن الحكيم (١٣٠٦هـ-١٣٩٠هـ)

الأستاذ المساعد الدكتور
علي خضير حجي

المدرس المساعد
سعاد جبار محمد النجفي

جامعـــــة الكوفـــــة - كليـــــة الفقـــــه

البحث الدرايتي في مستمسك العروة الوثقى للإمام السيد محسن الحكيم (١٣٠٦هـ-١٣٩٠هـ)

الأستاذ المساعد الدكتور
علي خضير حجي

المدرس المساعد
سعاد جبار محمد النجفي

جامعة الكوفة - كلية الفقه

المبحث الأول

الحديث الصحيح

لم يتفق علماء الإمامية القدماء على وضع تشخيص دقيق لمفهوم الحديث الصحيح، أو تفسير ماهية صحته، كما وكان للمتأخرين رأي آخر وتقسيم آخر يختلف عن رأي القدماء وتقسيمهم.

فقد اعتمد القدماء حتى القرن السادس الهجري على ضوابط معيارية شخّصوا على أثرها مفهوم الصحة معتمدين على بعض القرائن الدالة على تلك الصحة، فيما لجأ المتأخرون إلى وضع تقسيم جديد، وضع أسس لضوابط يمكن أن نقول عنها إنها دقيقة لتشخيص وفرز وتمحيص تلك الصحة. فتثبت الصحة من خلال موافقتها لهذه الضوابط، أو تنفى إذا ما عارضتها.

فالقدماء من محدثي الإمامية لم يكونوا محتاجين إلى هذه التقسيمات الحديثة للحديث الصحيح، وذلك لعدة أسباب منها قرب زمانهم من زمان صدوره، واطمئنانهم لنسبته، وصحة صدوره عن المعصوم عليه السلام والاقتران بما يوجب الوثوق به، فالقدماء كان بإمكانهم أن يتحصّلوا على هذه القرائن بسهولة.

أما المتأخرون فلم يكن بمقدورهم ذلك لاتساع الفجوة الزمانية بينهم وبين

زمان صدور الحديث، فلذلك كان رأيُ القدماءِ من الإماميةِ حول صحة وضعف الحديث مورداً قبولاً بسبب القرب الزماني من زمن صدور الحديث كما قلنا، وأيضاً لكثرة القرائن والدلائل الدالة على صدور الحديث من المعصوم عليه السلام.

ومن ملاحظة طريقة المتأخرين نستطيع أن نقول: إن طريق السند هو المعيار الأول لاعتماد الرواية وقبولها عند المتأخرين نظراً لاندراس الإمارات الخارجية بتطاول العهد وتقادم الزمان على خلاف ما اعتمده المتقدمون الذين كانت عندهم هذه القرائن هي الطريق الصحيح والمعيار الأول للاعتماد على الرواية وقبولها، وهذا هو الفارق الأساسي الذي دعا إلى نشوء هذه التقسيمات الأربعة للحديث.

وأكثر الآراء تشير إلى أن السيد ابن طاووس (ت ٦٧٣هـ) هو أول من قام بتقسيم الحديث إلى هذه التقسيمات الأربعة، وقد أشار إلى ذلك الحسن بن زين الدين العاملي بقوله: (اضطر المتأخرون إلى تميز الخالي من الريب فاصطلحوا على ما قدّمنا بيانه، ولا يكاد يعلم بوجود هذا الاصطلاح قبل زمان العلامة إلا من جهة السيد جمال الدين بن طاووس)[1].

تعريف الصحيح:

بعد ان عرفنا القيود التي لها مدخلية واضحة تؤثر في وضع تعريفات الخبر الصحيح، نأتي إلى تعريفات الصحيح التي وضعها المتأخرون من الإمامية كما أسلفنا لاستدعاء الحاجة إليها.

فقد تصدى الشهيد الأول محمد بن جمال الدين مكي العاملي (ت٧٨٦هـ) إذ قال عن الصحيح: (والصحيح هو ما اتصلت روايته إلى المعصوم عليه السلام بعدلٍ إمامي ويسمى المتصل والمعنعن وإن كان كل منهما أعم فيه، وقد يطلق الصحيح على سليم الطريق من الطعن وان اعتراه إرسال أو قطع)[2].

وعرفه الشهيد الثاني (ت ٩٦٥هـ) بقوله: (هو ما اتصل سنده إلى المعصوم عليه السلام بنقل العدل الإمامي عن مثله في جميع الطبقات حيث تكون متعددة وان اعتراه شذوذ)[٣].

وهذا التعريف هو الذي اعتمد عليه أغلب المحققين وذلك لشموله وإحاطته. لكنه ينقل - الشهيد الثاني- لنا تعريفاً أكثر شمولية وأوسع تفصيلاً في رعايته حيث قال: (وبهذا الاعتبار يقولون كثيراً: روى ابن أبي عمير في الصحيح كذا أو في صحيحته كذا مع كون روايته المنقولة كذلك مرسلة، ومثله وقع لهم في المقطوع كثيراً. وبالجملة، فيطلقون الصحيح على ما كان رجال طريقه المذكورون فيه عدولاً إمامية وإن اشتمل على أمرٍ آخر بعد ذلك حتى أطلقوا الصحيح على بعض الأحاديث المروية عن غير إمامي بسبب صحة السند إليه، فقالوا في صحيحه، فلان ووجدناها صحيحة ممن عداه...)[٤].

وعرفه صاحب الوجيزة في علم دراية الحديث (ت١٣٨٣هـ) بما نصه: (الصحيح وهو ما كان جميع سلسلة سنده إماميين ممدوحين بالتوثيق مع الاتصال بالمعصوم صريحاً أو مفهوماً بالفحوى والإمارات)[٥].

وقال صاحب المنتقى: (المناسب في تعريف الصحيح أن يقال: هو متصل السند بلا علة إلى المعصوم عليه السلام برواية العدل الضابط عن مثله في جميع المراتب)[٦].

التطبيقات في المستمسك:

في فصل تكبيرة الإحرام في باب(أي التكبيرات هي الافتتاحية) استدل[٧] السيد الحكيم بـ(صحيح زيد الشحام): (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الافتتاح؟ فقال: تكبيرة تجزئك. قلت: فالسبع. قال عليه السلام: ذلك الفضل) [٨].

وعند إرجاع الحديث إلى سنده نجده جاء على الشكل الآتي:

(وبإسناده عن الحسين بن سعيد عن فضالة عن حسين عن زيد الشحام وعن ابن أبي عمير عن أبي أيوب عن زيد الشحام، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام....) [٩].

بالرجوع إلى مشيخة الشيخ الطوسي نجد أن الشيخ الطوسي قد رواها بطريقين أحدهما بإسناده عن الحسين بن سعيد والآخر بإسناده عن ابن أبي عمير.

فيكون سند الرواية بأحد الطريقين كالآتي:-

محمد بن الحسن عن أبي القاسم بن قولويه عن أبي القاسم جعفر بن محمد العلوي الموسوي، عن عبد الله بن أحمد بن نهيك، عن ابن أبي عمير، عن أبي أيوب عن زيد الشحام (قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام....).

تصحيح السند:-

- محمد بن الحسن (الشيخ الطوسي).... ثقة.

وهو جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى بن قولويه أبو القاسم وكان أبوه يلقب مسلمة من خيار أصحاب سعد. وكان أبو القاسم من ثقات أصحابنا وأجلائهم في الحديث والفقه...) [١٠].

- أبو القاسم جعفر بن محمد العلوي الموسوي:- ثقة

ذكره الطوسي في باب من لم يرو عن واحد من الأئمة عليهم السلام كذلك ذكره في ترجمة حريز بن عبد الله السجستاني في الفهرست[١١] من دون مدح وقدح.

ذكر النجاشي أن شيخه محمد بن عثمان قد وصفه، بالشريف الصالح[١٢].

- عبد الله بن أحمد بن نهيك:- ثقة

هو عبيد الله بن أحمد بن نهيك، وقيل عبيد مصغراً لعبد الله وثقه

النجاشي لقوله (عبيد الله بن أحمد نهيك أبو العباس النخعي، الشيخ الصدوق ثقة، وال نهيك بالكوفة بيت من أصحابنا،...)[١٣].

-ابن أبي عمير:- ثقة.

يصفه النجاشي (جليل القدر عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين)[١٤].

-أبو أيوب:- ثقة.

وهو إبراهيم بن عيسى أبو أيوب الخزاز وقيل إبراهيم بن عثمان....ثقة، كبير المنزلة...)[١٥].

- زيد الشحام:- ثقة.

(زيد بن يونس، وقيل بن موسى، أبو أسامة الشحام.... كوفي روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليه السلام ثقة عين)[١٦].

وبهذا يكون السند صحيحا وفق ما ذكره السيد الحكيم وقد وافق ما ذهب اليه بحكمه هذا الأردبيلي (٩٣٣هـ) والسيد محمد العاملي (١٠٠٩هـ) والمحقق السبزواري (١٠٩٠) والمحقق البحراني (١١٨٦هـ) والنراقي (١٢٤٤هـ) في حكمه على الرواية بالصحيحة[١٧].

وفي باب محتملات التغير بالنجاسة، يقول صاحب العروة ان المناط تغير أحد الأوصاف المذكورة (اللون، الرائحة) بسبب النجاسة وان كان من غير سنخ وصف النجس، فاستدل السيد الحكيم بصحيح شهاب[١٨] قال عليه السلام: (إلا أن يغلب الماء لريح النتن... (إلى أن قال): قلت: فما التغيير؟ قال عليه السلام الصفرة) [١٩].

وعند إرجاع سند الرواية وبالعودة الى كتاب الوسائل نجده، بالطريق الآتي:-

محمد بن الحسن الصفار في كتاب (بصائر الدرجات) عن محمد بن إسماعيل يعني البرمكي، عن علي بن الحكيم، عن شهاب بن عبد ربه (قال: أتيت أبا عبد الله...).

تحليل السند:ـ

- محمد بن الحسن الصفار:- ثقة

وثقه النجاشي بقوله (محمد بن الحسن بن فروخ الصفار، مولى عيسى بن موسى بن طلحة....، كان وجهاً من أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحاً...) [٢٠].

- محمد بن إسماعيل:- ثقة

وثقه النجاشي في رجاله (كان ثقة مستقيماً)[٢١].

- علي بن الحكم:- ثقة

وثقه الشيخ الطوسي في الفهرست بقوله (ثقة، جليل القدر)[٢٢].

وعده في رجاله في أصحاب الإمام أبي الحسن الثاني علي بن موسى الرضا عليه السلام.

كما ترجم له الشيخ النجاشي في رجاله ووثقه العلامة في الخلاصة[٢٣].

- شهاب بن عبد ربه:- ثقة

وهو شهاب بن أبي ميمونة موسى بن نصر بن قُعَيْن من بني أسد روى عن أبي عبد الله وأبي جعفر عليهما السلام، وقد وثقه النجاشي عند ترجمة ابن أخيه إسماعيل بن عبد الخالق بن عبد ربه بن أبي ميمونة بقوله: (وهو[٢٤] من بيت الشيعة، عمومته شهاب وعبد الرحيم ووَهب وأبوه عبد الخالق، كلهم ثقات رووا عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام)[٢٥].

- واستدل السيد الحكيم[٢٦] على جواز الحج الواحد عن جماعة بعنوان النيابة في الحج المندوب بصحيح محمد بن إسماعيل حيث قال (سألت أبا الحسن عليه السلام كم أشرُك في حجتي؟ قال عليه السلام: كم شئت)[٢٧].

وعند الرجوع إلى سند الرواية وجدناها جاءت بالطريق الآتي:-

محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل قال: سألت أبا الحسن عليه السلام...)[٢٨].

تحليل السند:ـ

- محمد بن يعقوب:- وهو الكليني ثقة.

- محمد بن يحيى:- ثقة.

وهو مشترك بين الثقة وغير: وقد ميزه الكاظمي بقوله (وأنه أبو جعفر العطار الثقة: برواية الكليني عنه، ورواية ابنه أحمد عنه)[٢٩].

وقد وثقه النجاشي في رجاله حيث قال (محمد بن يحيى، أبو جعفر العطار القمي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث.. روى عنه الكليني، قمي، كثير الرواية)[٣٠].

- أحمد بن محمد:- ثقة.

وهو مشترك بين جماعة (أكثرهم دوراناً بالإسناد أربعة: أحمد بن محمد ابن الوليد، أحمد بن محمد بن أبي نصير، وأحمد بن محمد بن خالد، وأحمد ابن محمد بن عيسى والأربعة ثقات أخيار)[٣١].

- محمد بن إسماعيل:- ثقة

وهو محمد بن إسماعيل بن بزيع (أبو جعفر) مولى المنصور أبي جعفر، وولده بزيع بيت، منهم حمزة بن بزيع. كان من صالحي هذه الطائفة وثقاتهم،

كثير العمل[٣٢].

وقيل هو مشترك بين جماعة (منهم ابن بزيع الثقة، ويعرف: برواية إبراهيم ابن عقبة عنه، ورواية أحمد بن محمد بن عيسى عنه، ورواية إبراهيم بن هاشم عنه...)[٣٣].

وبهذا ثبت الحكم الدرايتي على الحديث بصحته موافقاً لما جاء في مدارك الأحكام[٣٤] وذخيرة المعاد[٣٥] والحدائق[٣٦] كما وافق السيد الخوئي[٣٧] السيد محسن الحكيم في حكمه الدرايتي هذا.

المبحث الثاني

الحديث الحسن

يحتل الحديث الحسن المرتبة الثانية بعد الحديث الصحيح في التقسيم الرباعي الذي وضعه المتأخرون من محدثي الإمامية، لكن هذا المصطلح ربما كان مستعملاً عند الجمهور بغير مقصوده عند الإمامية، إذ عرفه الجمهور بما مفاده: (ما اتصل سنده براو خفيف الضبط وسلم من الشذوذ والعلة)[٣٨].

وربما يكون قيد المدح قد استعمل في الحسن بدل قيد العدالة، عند الإمامية الذي كان شرطاً أساسياً في تعريف الحديث الصحيح؛ وقد قيّد بعض العلماء قيد المدح بقيد آخر أكثر تفصيلاً مما يعطيه أقل مساحة من المدح المطلق.

تعريف الحديث الحسن:ـ

قال الشهيد الأول (ت٧٨٦هـ) في ذكرى الشيعة: (ما رواه الممدوح من غير نص على عدالته)[٣٩].

وقد عقب الشيخ عبد الصمد الحارثي (ت٩٨٤هـ) على ما ذكره الشهيد الأول في تعريفه للحديث الحسن وذلك لعموم كلمة (الممدوح)الواردة في

التعريف. فيقول (وفيه نظر، لأنه شامل لصحيح العقيدة وفاسدها، ولمن كان ممدوحا من وجه وإن نص على ضعفه من وجه آخر، وشامل لأقسام المدح كلها، وبعضها لا يخرج الممدوح بها عن قسم المجهولين، مثل: "مصنف" و"كثير الرواية" و"له كتاب" و"أخذ عنه"[٤٠].

وقال الشهيد الثاني (ت٩٦٥هـ): (وهو ما اتصل سنده - كذلك - بإمامي ممدوح من غير نصٍّ على عدالته في جميع مراتبه أو في بعضها مع كون الباقي من رجال الصحيح. ويطلق أيضاً على ما يشملُ الأمرين مع اتصاف رواته بالوصفين كذلك)[٤١].

والذي نستظهره من هذين التعريفين بنحو ما جاء به الشهيد الثاني نفسه في رعايته، اذ قال عن الحديث الحسن بتفصيل أدق وشرح أوفى: (وهو ما اتصل سنده كذلك، أي إلى المعصوم بإمامي ممدوح من غير نص على عدالته)[٤٢]، مع تحقق ذلك (في جميع مراتبه) أي جميع رواة طريقه، أو تحقق ذلك في بعضها بأن كان فيهم واحدٌ إمامي ممدوح غير موثق (مع كون الباقي) من الطريق (من رجال الصحيح)، فيوصف الطريق بالحسن لأجل ذلك الواحد.

وعرفه صاحب الوجيزة (ت١٠٣٠هـ)في علم الدراية بقوله: (وبدونه - كلاً أو بعضاً- مع تعديل البقيّة، فحسن)[٤٣]. أي من دون التعدي المنصوص عليه.

وعرف صاحب المعالم الحديث الحسن بأنه: (هو متصل السند إلى المعصوم عليه السلام بالإمامي الممدوح من غير معارضة ذم مقبول ولا ثبوت عدالة في جميع المراتب أو بعضها مع كون الباقي بصفة رجال الصحيح)[٤٤].

وقال العلامة المامقاني عن الحسن ما نصه: (ما اتصل سنده إلى المعصوم عليه السلام بإمامي ممدوح مدحاً مقبولاً معتداً به غير معارض بذم من غير نصٍّ على عدالته مع تحقق ذلك في جميع مراتب رواة طريقه أو في بعضها بأن

كان فيهم واحد إمامي ممدوح)[٤٥].

حجيّة الحسن والعمل به:ـ

اختلف العلماء في العمل بالحسن والأخذ بحجيّته، طبقاً لشروط وضعوها لذلك قال الشهيد الثاني: (واختلفوا في العمل بالحسن، فمنهم من عمل به مطلقاً كالصحيح، وهو الشيخ على ما يظهر من عمله، وكل من التقى في العدالة بظاهر الإسلام ولم يشترط ظهورها، ومنهم من ردّهُ مطلقاً وهم الأكثرون، حيث اشترطوا في قبول - الرواية الإيمان والعدالة،. كما قطع به العلامة في كتبه الأصولية وغيره... وفصّل آخرون في الحسن كالمحقق في المعتبر والشهيد في الذكرى، فقبلوا الحسن بالوثوق وربما فرقوا إلى الضعيف أيضا...)[٤٦].

ولعل ما ذهب اليه الشهيد الثاني،قد تبناه الحسين بن عبد الصمد إذ قال: (وأما أكثر علمائنا فلم يعملوا به، بناءً على قاعدتهم من اشتراط علم العدالة وعدم الاكتفاء بعدم علم الفسق فيهما، ولكن كثيراً ما يحتجّون به كما يحتجّون بالصحيح وإن كان دونه في القوة، ويعملون به إذا اعتضد بما يقويه من عموم أو حديث آخر أو شبههما، وقد عمل به الشيخ وجماعة ممن اكتفى في العدالة بظاهر الإسلام ولم يشترط ظهورها)[٤٧].

وهناك من العلماء من قبل العمل بالحديث بشرائط الحسن شهرته حيث قدموه على الصحيح الذي لا يكون العمل بمضمونه مشتهراً بين الأصحاب ومنهم المحقق الحلي في معتبره والشهيد الأول في الذكرى[٤٨].

التطبيقات في المستمسك:ـ

أولاً: حسنة المفضل بن عمر.

يورد السيد الحكيم[٤٩] الروايات التي تدل على إمكان تغسيل غير المماثل

ومنها حسنة المفضل بن عمر (قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في المرأة تكون في السفر مع الرجال ليس فيهم لها ذو محرم ولا معهم امرأة، فتموت المرأة ما يصنع بها؟ قال عليه السلام: يغسل ما أوجب الله سبحانه عليه التيمم)[٥٠].

وعند إرجاع الرواية لمعرفة طريقها نجدها جاءت بالسند الآتي:-

- (محمد بن الحسن بإسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبد الرحمن بن سالم، عن مفضل بن عمر قال:- قلت لأبي عبد الله عليه السلام.....)[٥١].

وإن طريق الشيخ الطوسي إلى أحمد بن محمد بن عسى يكون بإسناده عن محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد[٥٢]

فيكون طريق الرواية على النحو الآتي:-

محمد بن الحسن عن محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن عبد الرحمن بن سالم عن مفضل بن عمر قال:-.....).

تحليل سند الرواية:-

١- محمد بن الحسن:- الشيخ الطوسي ثقة.

٢- محمد بن علي بن محبوب:- ثقة.

إذ قال النجاشي في أحواله ما نصه (محمد بن علي بن محبوب الأشعري القمي أبو جعفر، شيخ القميين في زمانه، ثقة، عين، فقيه، صحيح المذهب)[٥٣].

٣- أحمد بن محمد بن عيسى:- ثقة.

وثقه الشيخ الطوسي[٥٤] والنجاشي في رجالهما[٥٥]، كذلك العلامة في

الخلاصة [٥٦] (٧٢٦هـ) وابن داوود (٧٤٠هـ) في رجاله[٥٧].

٤- أحمد بن محمد بن أبي نصر:- ثقة.

إذ جاء في ترجمته على لسان الشيخ في الفهرست قوله (أحمد بن محمد بن أبي نصر زيد، مولى السكوني، أبو جعفر، وقيل: أبو علي، المعروف بالبزنطي، كوفي ثقة، لقي الرضا عليه السلام وكان عظيم المنزلة عنده)[٥٨].

٥- عبد الرحمن بن سالم:-

عده الشيخ الطوسي في أصحاب الصادق عليه السلام، كذلك البرقي في رجاله[٥٩].

وقال النجاشي:- عبد الرحمن بن سالم بن عبد الرحمن الأشل الكوفي، العطار - وكان سالم بياع المصاحف- وعبد الرحمن بن سالم أخو عبد الحميد بن سالم، له كتاب)[٦٠].

وذكره ابن داوود مرة بالقسم الأول، قائلاً: (عبد الرحمن بن سالم بن عبد الرحمن الأشل، الكوفي العطار، أخو عبد الحميد بن سالم، له كتاب)[٦١].

وأخرى في القسم الثاني قائلاً: (عبد الرحمن بن سالم الأشل ضعيف)[٦٢].

٦- المفضل بن عمر:-

ضعفه النجاشي بقوله (فاسد المذهب، مضطرب الرواية، لا يعبأ به وقيل أنه كان خطابياً. وقد ذكرت له مصنفات لا يقول يعول عليها)[٦٣].

وقال الشيخ الطوسي: ("المفضل بن عمر"، له وصية يرويها، أخبرنا بها ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن الصفار، والحسن بن متيل، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان، عنه. وله كتاب، أخبرنا به جماعة عن التلعكبري، عن ابن همام، عن حميد، عن أحمد بن الحسن البصري، عن

أبي شعيب المحاملي، عنه)[٦٤].

وعده في الرجال: في أصحاب الصادق عليه السلام، قائلا: (مفضل بن عمر الجعفي الكوفي)[٦٥].

وأخرى: في أصحاب الكاظم عليه السلام، قائلا: (مفضل بن عمر، لقي أبا عبد الله عليه السلام)[٦٦].

كما وعده الشيخ الطوسي من الممدوحين. وروى باسناده (عن هشام بن الأحمر، قال: حملت إلى أبي إبراهيم عليه السلام إلى المدينة أموالا، فقال: ردها فادفعها إلى المفضل بن عمر، فرددتها إلى الجعفي، فحططتها على باب المفضل)[٦٧].

أما الشيخ المفيد فقد عده من خاصة أبي عبد الله عليه السلام وبطانته، وثقاته الفقهاء الصالحين، ممن روى النص بالإمامة من أبي عبد الله عليه السلام على ابنه أبي الحسن موسى[٦٨] عليه السلام.

وحسب المعطيات الواردة فالحديث حسن كما جاء عن السيد الحكيم،وقد خالف بحكمه هذا الشهيد الثاني حين تكلم عن ضعف محمد بن سنان وكونه ضعيف غال،مطعون عليه بأمور كثيرة، فيقول (والمفضل بن عمر مثله،في الضعف، وقد قال عنه النجاشي: إنه "فاسد المذهب، مضطرب الرواية...)[٦٩].

كذلك صاحب المدارك عندما يستشهد بها فهو يقول (وهي ضعيفة السند جدا)[٧٠]،

ويوافقه السبزواري على حكمه فيقول (وما رواه الشيخ عن المفضل بن عمر في الضعيف: قال، قلت...)[٧١].

ثانياً: حسنة الحلبي

وفي قسمة الخمس ومستحقه استدل السيد محسن الحكيم رحمه الله[٧٢] بحسنة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (في الرجل من أصحابنا يكون في لواهم، ويكون معهم فيصيب غنيمة. قال عليه السلام: يؤدي خمسها ويطيب له)[٧٣].

وطريق الرواية هو:-

محمد بن الحسن بإسناده عن سعد عن علي بن إسماعيل عن صفوان بن يحيى عن عبد الله مسكان، عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام..)[٧٤].

وطريق الشيخ الطوسي إلى سعد هو:- الشيخ أبو عبد الله عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن أبيه، عن سعد بن عبد الله وبهذا يكون طريق الرواية محمد بن الحسن عن الشيخ أبو عبد الله عن أبي القاسم جعفر بن محمد ابن قولويه عن أبيه، عن سعد بن عبد الله عن علي بن إسماعيل عن صفوان ابن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام.

تحليل السند:ـ

طريق الرواية صحيح حتى علي بن إسماعيل.

- علي بن إسماعيل:- ممدوح.

هو علي بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم بن يحيى التمار، كان من وجوه المتكلمين من أصحابنا[٧٥].

وعده الشيخ الطوسي في أصحاب الإمام أبي الحسن الثاني علي بن موسى الرضا عليه السلام[٧٦].

وذكره العلامة بالقسم الأول من خلاصته بقوله: (علي بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم بن يحيى التمار، أبو الحسن الميثمي، أول من تكلم على

مذهب الإمامية وصنف كتاباً في الإمامة)[٧٧].

وكلام الشيخ النجاشي ما نصه (من وجوه متكلمي أصحابنا) بمنزلة ما لو قيل من وجوه هذه الطائفة، أي في الدلالة على المدح المعتد به.

- صفوان بن يحيى:- ثقة ثقة، عين[٧٨].

وثقه الشيخ الطوسي بما نصه (مولى بجيلة، يكنى أبا محمد بياع السابري، أوثق أهل زمانه عند أصحاب الحديث)[٧٩].

- عبد الله بن مسكان:- ثقة.

وثقه النجاشي بقوله: (أبو محمد مولى (عنزة)، ثقة، عين)[٨٠].

- الحلبي:- ثقة.

وثقه النجاشي[٨١].

وخلاصة القول يكون الحكم الدراياتي مطابقاً لما جاء في المستمسك من كونه من الاحاديث الحسان، ويصفه السيد محسن الحكيم في موضع آخر بالمصحح[٨٢]، فيكون بحكمه على الحديث بالمصحح مقارباً لما جاء في مجمع الفائدة[٨٣] للأردبيلي (ت٩٩٣هـ) وجواهر الكلام للجواهري[٨٤] (ت١٢٦٦هـ).

المبحث الثالث

الحديث الموثق

الموثق اصطلاح يطلق على الرواية التي ينقلها رواة موثقون، قد وثّقتهم رجالات الحديث عند الإمامية، ولا يشترط في كون الراوي الموثق منتمياً إلى المذهب الإمامي، فيجوز أن يكون بعضهم أو كلهم رواة غير إماميين وينتمون إلى مذهب آخر، أو فرق شيعية أخرى غير الفرقة الإمامية الإثنى عشرية،

وذلك لأن المهم في ذلك هو أن يروي الراوي عن أئمة أهل البيت عليهم السلام شريطة أن لا يكون قد خولف من طريق موثوق به فيطرح خبره،وهذا ما ذهب اليه الشيخ الطوسي في العدة اذ صرح قائلا: (إذا كان الراوي مخالفاً في الاعتقاد لأصل المذهب وروى مع ذلك عن الأئمة عليهم السلام نظر فيما يرويه، فإن كان بالطرق الموثوقة ما يخالفه، وجب إطراح خبره، وإن لم يكن هناك ما يوجب {إطراح} خبره وكان هناك ما يوافقه وجب العمل به)[٨٥].

قال الشهيد الثاني في معرض حديثه عن الحديث الموثق: (سمّى بذلك لأن راويه ثقة وإن كان مخالفاً وبهذا فارَقَ الصحيح مع اشتراكهما في الثقة)[٨٦] ويعني المخالف هو الراوي الذي تكون عقيدته مخالفة لعقيدة الإمامية وقد أشار إلى ذلك في كتابه شرح البداية بقوله: (وهو ما دَخل في طريقه {أي في طريق سنده} في نص الأصحاب {الإمامية} على توثيقه مع فساد عقيدته، ولم يشتمل باقيه على ضعف، بأن كان من إحدى الفرق المخالفة الإمامية وإن كان من الشيعة)[٨٧]، وقد سماه بالقوي بقوله: (ويقال له القوي لقوة الظن بجانبه)[٨٨].

وقال الشيخ البهائي(ت ١٠٣٠هـ): (أما غير الإماميين كلاً أو بعضاً مع تعديل الكل فموثق)[٨٩].

وقال ملا أقا الدربندي (ت ١٢٨٥هـ)، بعد أن عرّفَ الحديث الحسن ثم تدرج إلى الحديث الموثق: (ثم الموثق، وهو ما دخل في طريقه فاسد العقيدة المنصوص على توثيقه مع احتفاظ التنصيص من الأصحاب على التوثيق أو المدح والسلامة عن الطعن بما ينافيها جميعاً في سائر الطبقات)[٩٠].

كما ذهب المامقاني (ت ١٣٥١هـ) الى ان الموثق: (ما اتصل سنده الى المعصوم عليه السلام بمن نص الأصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته، بأن كان من

أحد الفرق المخالفة للإمامية وإن كان من الشيعة، مع تحقيق ذلك في جميع رواة طريقه، أو بعضهم مع كون الباقين من رجال الصحاح، وإلا فلو كان في الطريق ضعيف تبع السند الأخس وكان ضعيفاً)[٩١].

ومما تقدم فإن تعريفات العلماء الأعلام لا تستقيم إلاّ إذا تحققت إحدى المطالب الآتية:-

١- لابد أن يتضمن الحديث الموثق في سلسلة سنده رواة غير إماميين.

٢- يتجه الحديث إلى كونه موثقاً إن كان واحد أو جملة من رواته غير إمامي على حدٍ سواء.

٣- لا فرق في الراوي الفاسد العقيدة في أن يكون منتمياً إلى أحد المذاهب السنيّة أو أحد الفرق الشيعية المخالفة لفرقة الإثنى عشرية.

٤- إذا كان هناك طريق آخر يخالف رواية الراوي غير الإمامي الموثق فإنه يوجب إطراح خبره، وعدم العمل به.

٥- يجب أن يكون الموثق هو من (نص الأصحاب على توثيقه - أي الإمامية - وليس ما رواه المخالفون في صحاحهم بتوثيق رواتها).. فهو لا يكون من الموثق.

٦- أن يكون طريق سلسلة السند بالنسبة للحديث الموثق غير مشتمل على ضعيف، لأن النتيجة تستتبع أخس المقدمات، فيكون الحديث ضعيفاً.

٧- أن لا يكون هناك بالطرق الموثوقة، ما يخالف الحديث الموثق، وإلا سوف يطرح الخبر الموثق.

٨- يسمى الموثق بالقوي أيضاً لقوة الظن بجانبه بسبب توثيقه، ولكن هناك من العلماء من أخرج القوي من الموثق لاختلاف دلالاته التي يراها

تختلف عن دلالات الموثق.

٩- اذا انفرد فاسد العقيدة بالرواية،يعرض عن العمل بها ولا يعول عليها إلاّ إذا أضيف إليها من كان على الطريقة المستقيمة ومصداقه في قول الطوسي، إذ صرح بما لفظه (إن جميع ما يرويه هؤلاء[٩٢] إذا اختصوا بروايته لا يعمل به وإنما يعمل به إذا انضاف إلى روايتهم رواية من هو على الطريقة المستقيمة والاعتقاد الصحيح، فحينئذ يجوز العمل به. فأما إذا انفرد، فلا يجوز ذلك فيه على حال) [٩٣].

حجيّة الموثق:ـ

كما مر من خلال ما بيناه، فإن العلماء قد حددوا الأخذ بالحديث الموثق وفقاً لشروط عدّة قد وضعوها لذلك.

ونبدأها بشروط الشيخ الطوسي، التي تتبين من خلال قوله: (إذا كان الراوي مخالفاً في الاعتقاد لأصل المذهب، وروى مع ذلك عن الأئمة عليهم السلام نظر فيما يرويه، فإن كان بالطرق الموثقة ما يخالفه أوجب طرح خبره، وإن لم يكن هناك ما يوجب طرح خبره، وكان هناك ما يوافقه وجب العمل به، وإن لم يكن من الفرقة المحقّة خبر يوافق ذلك ولا يخالفه ولا يعرف لهم قول فيه، وجب أيضاً العمل به لما روي عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: (إذا نزلت بكم حادثةٌ لا تجدون حكماها فيما رووا عنا فانظروا إلى ما رووه عن علي عليه السلام فاعملوا به)[٩٤].

فالشيخ الطوسي فيما يبدو لنا قد اشترط شرطين للأخذ بالموثق والاعتماد عليه وهما:

١- عدم وجود ما يخالف الموثق بالطرق الموثوقة.

٢- عدم وجود قول أو مضمون أو فتوى يمكن معها إعراض الإمامية عن

مضمون الخبر الموثوق.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ علماء الإمامية اختلفوا بالعمل بالموثق بين قبول وردّ وتفصيله، حيث أشار الشهيد الثاني إلى هذا المعنى بقوله: (إنهم اختلفوا في العمل بالموثق نحو اختلافهم في الحسن، فقبله قومٌ مطلقاً وردّه آخرون، وفصلَ ثالث بالشهرة وعدمها، ويمكن اشتراك الثلاثة في دليل واحد يدلّ على جواز العمل به مطلقاً وهو: إن المانع من قبول خبر الفاسق فسقه لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[٩٥] فمتى لم يُعلم الفسق لا يجب التثبت عند خبر المخبر مع جهل حاله. فكيف توثيقهُ ومدحهُ وإن لم يبلغ حد التعديل[٩٦].

التطبيقات في المستمسك:ـ

أولاً - موثق سماعة:-

استدل السيد الحكيم في باب تغيير الماء بالنجاسة عن أوصافه، بموثق سماعة الذي ينص على انه: ((إذا كان النتن الغالب على الماء فلا يتوضأ ولا يشرب))[٩٧].

وعند مراجعة الوسائل[٩٨] وجدنا الرواية جاءت بالطريق الآتي:-

محمد بن الحسن بإسناده عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:-

وبما أن الرواية قد رواها الشيخ الطوسي، رجعنا إلى كتابي التهذيب والاستبصار لمعرفة طريق الشيخ إلى سماعة، وكانت الرواية قد رويت بالطريق الآتي[٩٩]:-

- يذكر الشيخ الطوسي بأنه:-

ما أخبرني به الشيخ[١٠٠] أيده الله تعالى عن أحمد بن محمد عن أبيه عن

الحسين بن الحسن بن أبان عن الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته.....

تحليل السند:ـ

١- محمد بن الحسن[١٠١]:- ثقة.

٢- الشيخ المفيد[١٠٢]:- ثقة.

٣- أحمد بن محمد[١٠٣]:- ثقة.

٤- أبيه[١٠٤]:- ثقة.

وهو محمد بن الحسن بن الوليد.

٥- الحسين بن الحسن بن أبان:- ثقة.

ذكره الشيخ[١٠٥] في أصحاب الإمام العسكري عليه السلام ووثقه ابن داوود[١٠٦] في ترجمة محمد بن أورمة.

٦- الحسين بن سعيد:- ثقة.

٧- عثمان بن عيسى:- فاسد العقيدة.

قال عنه النجاشي[١٠٧] (أبو عمر العامري الكلابي... كان شيخ الواقفة ووجهها، وأحد الوكلاء المستبدين على موسى بن جعفر عليه السلام).

كما جاء في اختيار (معرفة) الرجال[١٠٨] أنه (ذكر نصر بن الصباح: أن عثمان بن عيسى كان واقفياً.

٨- سماعة:- ثقة.

وهو سماعة بن مهران، وثقه النجاشي في رجاله بقوله: (سماعة بن مهران ابن عبد الرحمن الحضرمين مولى عبد بن وائل بن حجر الحضرمي.....

روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليه السلام، ومات بالمدينة، ثقة ثقة)[١٠٩].

ومن متابعة السند نجد أن الحكم الدرايتي على الرواية كون أحد رواتها من اللذين وصفوا بفساد العقيدة فيكون الحديث موثق حسب ما جاء عن السيد محسن الحكيم في المستمسك، وقد كان موافقاً للفقهاء[١١٠] الذين سبقوا السيد الحكيم كالمحقق الخوانساري (١٠٩٩هـ) والبحراني (ت١١٨٦هـ) والسيد علي الطباطبائي (ت١٢٣١هـ) والميرزا القمي (ت١٢٣١هـ) والجواهري (ت١٢٦٦هـ).

ثانياً - موثق معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام.

- في باب المواقيت وفي وقت الفضيلة لصلاة الظهر يقول السيد محسن الحكيم رحمه الله (وقد اختلفت الأخبار الدالة على وقت الفضيلة اختلافاً كثيرة)[١١١]، ويورد الأخبار ويحدد الاختلاف بين هذه الأخبار من حيث دلالتها على وقت الفضيلة، ومن ثمَّ يورد الخبر الذي يقول فيه (ويدل على عموم الحكم موثق معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام الوارد في إتيان جبرائيل بمواقيت الصلاة[١١٢] إذ فيه:(فأتاه صلى الله عليه وآله حين زالت الشمس فأمره فصلى الظهر (إلى أن قال): ثم أتاه من الغد حين زاد في الظل قامة فأمره فصلى الظهر.. (إلى أن قال: ما بينهما وقت)[١١٣].

وعند الرجوع إلى سند الرواية نجدها جاءت بالطريق الآتي:-

- وبإسناده عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن أبي حمزة عن معاوية بن وهب، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:- أني....)[١١٤].

وعند مراجعة كتاب الوسائل لمعرفة باقي السند والتعويض عن (وبإسناده) نجد أن السند يكتمل برواية الشيخ محمد بن يعقوب عن الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن أبي حمزة عن معاوية بن وهب، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: أني.....)[١١٥].

تحليل السند:ـ

- محمد بن يعقوب:- الشيخ الكليني:- ثقة.

- الحسن بن محمد بن سماعة:- فاسد العقيدة.

ذكره الشيخ النجاشي في رجاله بقوله (أبو محمد الكندي الصيرفي من شيوخ الوقفة كثير الحديث فقيه الثقة)[١١٦].

كما بين ذلك الشيخ الطوسي في رجاله بجعله من أصحاب الإمام موسى الكاظم عليه السلام بقوله: (الحسن بن محمد بن سماعة، واقفي مات سنة ثلاث وستين ومائتين)[١١٧].

كذلك ذكره العلامة في القسم الثاني من خلاصته بقوله (واقفي المذاهب، إلا أنه جيد التصانيف)[١١٨].

- محمد بن أبي حمزة:- ثقة.

وهو محمد بن أبي حمزة ثابت بن أبي صفية الثمالي[١١٩].

ومن أصحاب الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام[١٢٠].

كما وثقه العلامة في خلاصته بقوله: (محمد بن أبي حمزة، ثقة فاضل، قال الكشي: سألت أبا الحسن حمدوية بن نصير، عن علي بن أبي حمزة والحسين ابن أبي حمزة ومحمد أخويه، فقال: كلهم ثقات فاضلون)[١٢١].

والذي نلحظه ان العلامة قد اعتمد توثيقه على ما قيل في حقه على لسان الكشي، ولعل هذا واحد من الأسباب التي حدت بالسيد الخوئي الى عدم التعويل على توثيقات المتأخرين كونها ناشئة عن حدس.

- معاوية بن وهب:- ثقة.

وثقه النجاشي بقوله: (أبو الحسن عربي صحيحي، ثقة، حسن الطريقة،

روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن "عليه السلام")[١٢٢].

وبهذا يظهر جلياً الحكم الدراياتي بكون الحديث موفق وفق ما جاء في تعريف الحديث الموثق كون أحد رواته فاسدي العقيدة.

المبحث الرابع

الحديث الضعيف

إن المعالجات الفقهية في كتاب المستمسك كانت على ضربين، الضرب الأول من جهة الاسناد والضرب الثاني من جهة المتون.

فقد كان السيد الحكيم في تشخيصه لجملة من الأسانيد، وتصحيح طرقها، وتضعيف رواتها،مدققا في ذلك، وهذا يعني اعتماده على مبان خاصة تسهم في إصدار الحكم على هذا الحديث أو ذاك، وللإشكالية الكبيرة التي يواجهها الفقهاء وهي كثرة الأخبار الضعيفة في طبقات المصنفات الحديثية، سيما الأبواب الفقهية، والتي يقتضي بالفقيه معالجتها ونقلها من مجال الظن الى مجال العلم لتكون دليلاً ناهضاً في الاستنباط،ولذا ستحاول الباحثة منظرة للقسم الاكبر منها. ولنتوقف على بعض التعريفات التي ذكرها الإمامية في كتبهم.

١- فقد عرفه الشهيد الثاني(ت٩٦٥هـ): (هو ما لا -يجتمع فيه شروط أحد الثلاثة- المتقدمة [الصحيح والحسن والموثق] بأن يشتمل طريقه على مجروح بالفسق ونحوه، أو مجهول الحال أو ما دون ذلك كالوّضاع)[١٢٣].

٢- وقال عنه الشيخ حسن صاحب المعالم(ت١٠١١هـ): (الضعيف هو ما لم يجتمع فيه شروط أحد الثلاثة بأن يشتمل طريقه على مجروح)[١٢٤].

٣- وقال عنه الشيخ البهائي(١٠٤٠هـ): (وما عدا هذه الأربعة [الصحيح والحسن والموثق والقوي] ضعيف)[١٢٥].

٤- وعرفّه المامقاني(ت١٣٥١هـ) بقوله: (وهو ما لم يجتمع فيه شروط أحد الأقسام السابقة، بأن اشتمل طريقه على مجروح بالفسق.. ونحوه أو على مجهول الحال، أو ما دون ذلك كالوضاع)[١٢٦]

أنواع الحديث الضعيف

ينقسم الحديث الضعيف على أنواع متعددة، وقد اختلف العلماء في عددها فمنهم من قسمها على اثنين وأربعين قسماً ووصله آخر الى ثلاثة وستين قسما وثلاثة وستين قسما ومائة وتسعة وعشرين قسما[١٢٧].

وقد حدد علماء الحديث إن هذه الأنواع يتعلق بالاسناد، بناءً على ما سقط من الحديث من طبقات أو ضعف في الراوي ومجهوليته واهماله أو ما اعتراه من أوصاف مضعفة حسبما قرره الرجاليون، وبعضها يتعلق بالمتن، بما يعتريه من ركة في الالفاظ، أو تصحيف فيها أو تحريف في المعنى.

ونظراً لكثرة أقسام الحديث الضعيف وكثرة أنواعها فقد اكتفى قسم كبير من المحدثين بالإشارة الإجمالية إليها فقط، وأدرجوا من هذه الأقسام ما أخذ قسماً خاصّاً به، مبتعدين عن التفصيل والإطالة.

وقد حدّد الشهيد الثاني هذه الأحاديث بثمانية موارد: هي: الموقوف والمقطوع، والمرسل، والمعلل، والمدلس، والمضطرب، والمقلوب، والموضوع[١٢٨].

وحددها السيد الداماد في تسعة هي: الموقوف، والمقطوع، والمعضل، والمرسل، والمعلل، والمدلس، والمضطرب، والموضوع، والمنقطع[١٢٩].

وأوصلها المامقاني إلى ثلاثة عشر هي: الموقوف، والمقطوع، والمضمر، والمعضل، والمرسل، والمعلل، والمدلس، والمضطرب، والمقلوب، والمهمل، والمجهول، والقاصر، والموضوع[١٣٠] حيث زاد على ما حدّده الشهيد الثاني

والسيد الداماد بـ(المضمر، والمهمل، والمجهول، والقاصر).

وللوقوف على أهمّ أنواع الحديث الضعيف، لا بدّ من تقسيمه بحسب الأسباب التي أدت إلى ضعفه، ولنقف على السببين الرئيسيين وهما:

الأول: اكتساب الضعف بسبب عدم اتصال سند الحديث.

الثاني: اكتساب الضعف بسبب الطعن في الرواة.

الأول: ما كان ضعيفا لعدم اتصال سنده:

إن الضعف الحاصل بسبب عدم اتصال سند الحديث، يعطي الحديث الضعيف تقسيمات ومسميات مختلفة؛ وذلك بحسب وقوع هذا الضعف في أيةِ جهةٍ من جهات السند.

فمثلاً تُسمي الحديث الضعيف بالموقوف أو المقطوع، أو المضمر؛ إذا كان الضعف الحاصل فيه في غاية إسناده، أي من جهة الطرف المرتبط بالمعصوم عليه السلام.

وتُسمّي الحديث الضعيف بالمرسل، أو المنقطع، أو المعضل؛ إذا كان الضعف الحاصل فيه بسبب السقوط من السند أي من جهاته، في أوله أو وسطه أو نهايته.

وتُسمّي الحديث الضعيف بالمدلس، إذا كان الضعف الحاصل فيه بسبب خفاء السقوط، والإيهام الحاصل فيه في سنده أو متنه.

الثاني: ما كان ضعيفاً بسبب الطعن في رواته.

ويقسم على قسمين:

أولاً: الضعف المتعلق بسبب انتفاء عدالة الراوي العلمية. أو ما يطلق عليها صفة (الضبط)، وعلى هذا يسمى الحديث، كالمعلل والمقلوب.

ثانياً: الضعف المتعلق بسبب انتفاء عدالة الرواي الدينية والأخلاقية، وعلى هذا يسمى الحديث، كالمجهول والمنكر والمتروك.

التطبيقات في المستمسك:ـ

استعرض السيد محسن الحكيم في باب (إعطاء الفقير أزيد من مقدار المؤنة دفعة)، بعدة أخبار، مبيناً الحكم الدرايتي لهذه الأخبار وكيفية الاعتماد عليها[١٣١] وكان منها خبر بشر بن بشار قال: (قلت للرجل - يعني أبي الحسن عليه السلام-: ما حد المؤمن الذي يُعطى الزكاة؟ قال عليه السلام: يعطى المؤمن ثلاثة آلاف. ثم قال: وعشرة آلاف يعطي الفاجر بقدر، لأن المؤمن ينفقها في طاعة الله تعالى، والفاجر في معصية الله تعالى)[١٣٢].

وعند الرجوع إلى أصل الخبر نجده أنه قد روي في العلل بقوله: (حدثنا محمد بن الحسن رحمه الله قال حدثنا أحمد بن إدريس ومحمد بن يحيى العطار جمعياُ عن محمد بن أحمد بن يحيى عن علي بن محمد عن بعض أصحابنا عن بشر بن بشار قال...)[١٣٣].

وقد وجدت الباحثة ان هناك أكثر من علامة لتضعيف الحديث وإن تعددت طرقه، والعلامة الأولى هي جهالة الرواة بتعبير (عن بعض أصحابنا) وجهالة بشر بن بشار، علما ان هذا الراوي قد ورد في تحقيق الرجاليين وكتبهم، بثلاثة بشر بن بشار، بشير بن بشار،بشر بن يسار[١٣٤].

وقد جاء موافقاً لما جاء في المستمسك (وخبر بشير ضعيف بالإرسال)[١٣٥] كذلك في رياض المسائل[١٣٦] وجواهر الكلام[١٣٧] وكتاب الزكاة للشيخ الأنصاري[١٣٨] (ت١٢٨١هـ).

وفي باب (استثناء المؤن من الزكاة)[١٣٩] وقد استدل، عليه بخبر محمد بن علي بن شجاع النيسابوري أنه سأل أبا الحسن الثالث عليه السلام: (عن رجل أصاب

من ضيعته من الحنطة مائة كر، ما يزكى، فأخذ منه العشر عشرة أكرار، وذهب منه بسبب عمارة الضيعة ثلاثون كراً، وبقي في يده ستون كراً، ما الذي يجب لك في ذلك، وهل يجب لأصحابه في ذلك عليه شيء؟ فوقع عليه السلام: لي منه مما يفضل من مؤنته)[١٤٠].

وقد روى الحديث الشيخ الطوسي بإسناده عن سعد بن عبد الله عن أحمد ابن محمد عن علي بن مهزيار قال:حدثني محمد بن علي بن شجاع النيسابوري أنه سأل أبا الحسن عليه السلام....)[١٤١].

وطريق الشيخ إلى سعد بن عبد الله كما ذكره في مشيخته فيقول: (ما ذكرته في هذا الكتاب عن سعد بن عبد الله: فقد أخبرني به الشيخ أبو عبد الله، عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن أبيه عن سعد بن عبد الله)[١٤٢].

وبهذا يكون طريق الخبر كالآتي:-

محمد بن الحسن عن أبي عبد الله (المفيد) عن أبي القاسم جعفر بن محمد ابن قولويه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن علي بن مهزيار عن محمد بن علي بن شجاع النيسابوري.

تحليل السند:ـ

- محمد بن الحسن:- ثقة.

- سعد بن عبد الله[١٤٣]:- ثقة وطريق الشيخ الطوسي إليه صحيح.

- أحمد بن محمد:- ثقة.

فهو أحمد بن محمد بن أبي نصر:- وثقه النجاشي[١٤٤].

- علي بن مهزيار:- ثقة.

وثقه النجاشي بقوله: (علي بن مهزيار الأهوازي، أبو الحسن دورقي

الأصل، مولى، كان أبوه نصرانياً فأسلم.....كان ثقةً في روايته لا يُطعَنُ عليهن صحيحاً اعتقاده)[١٤٥].

وترحم عليه الشيخ الطوسي ووصفه بجليل القدر، واسع الرواية، ثقة[١٤٦]، كما عده في رجاله في أصحاب الإمام أبي الحسن الثاني علي بن موسى الرضا عليه السلام واصفاً إياه بالثقة والصحيح[١٤٧].

- محمد بن علي بن شجاع النيسابوري:- مجهول.

لم يرد له ذكر في كتب الرجال، وقد ذكر الأردبيلي (١١١٠١هـ) إن علي ابن مهزيار روى عنه عن أبي الحسن عليه السلام في التهذيب في باب زكاة الحنطة وكذا في الاستبصار في باب المقدار الذي يجب فيه الزكاة من الحنطة[١٤٨].

والحكم الدراياتي واضح بضعف الرواية بجهالة محمد بن علي بن شجاع.

هوامش البحث

(١) الحسن بن زين الدين العاملي، منتقى الجمان،١٣/١.
(٢) الشهيد الأول، ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، ٤٨/١.
(٣) الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية، ٧٧.
(٤) الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية،٨٩-٩٠.
(٥) عبد الرزاق الحائري، الوجيزة في علم دراية الحديث، الموجود في كتاب رسائل في دراية الحديث ٥٣١/٢.
(٦) الشيخ حسن صاحب المعالم، منتقى الجمان،١٢/١.
(٧) مستمسك العروة الوثقى،٧٤/٦.
(٨) وسائل الشيعة، ١٤٦/٦ أبواب تكبيرة الإحرام حديث ٢.
(٩) المصدر نفسه ١٤٦/٦ .
(١٠) النجاشي، الرجال، ١٢٣ باب الجيم + خلاصة الأقوال، العلامة ٨٩+ رجال ابن داوود، ابن داوود،٦٥.
(١١) ظ: الطوسي، الرجال،٤١٩+ الفهرست ص١١٨.

(١٢) ظ: الرجال، ترجمة داوود بن سرطان وترجمة حذيفة بن منصور، ١٤٨ (له كتاب يرويه عدة من اصحابنا .اخبرنا القاضي ابو الحسين محمد بن عثمان قال : حدثنا ابو القاسم جعفر بن محمد الشريف الصالح).

(١٣) النجاشي، الرجال،٢٣٢ {٦١٥}.

(١٤) النجاشي، الرجال،٢٦ {٨٨٧}.

(١٥) النجاشي، الرجال،٢٠ {٢٥}+ الطوسي، الفهرست، ٤١ (باب إبراهيم).

(١٦) الحلي، خلاصة الأقوال، ١٤٨.

(١٧) ظ : مجمع الفائدة،٢ /١٩٧+ مدارك الأحكام ٤٤١/٣ + ذخيرة المعاد ٢٩٣/١+ الحدائق الناظرة ٣٨/٨+ مستند الشيعة،٢٤/٥.

(١٨) مستمسك العروة الوثقى،١٢٤/١.

(١٩) الحر العاملي، الوسائل،١١٩/١.

(٢٠) الرجال،٣٥٤ {٩٤٨}.

(٢١) المصدر نفسه،٣٤١ {٩١٥}.

(٢٢) الطوسي، الفهرست،١٥١ {٣٧٦} ٣.

(٢٣) ظ: النجاشي، الرجال،٢٧٤ {٧١٨}، الخلاصة،١٧٧.

(٢٤) إسماعيل بن عبد الخالق.

(٢٥) النجاشي، الرجال،٢٧ {٥٠}.

(٢٦) الحكيم، ٧٤/١١

(٢٧) الوسائل: ٢٨ من أبواب النيابة في الحج حديث ١.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) هداية المحدثين،٢٥٨.

(٣٠) النجاشي، الرجال،٣٥٣ {٩٤٦}.

(٣١) الكاظمي، هداية المحدثين،١٧٤ {باب أحمد بن محمد}.

(٣٢) النجاشي، الرجال،٣٣٠ {٨٩٣}.

(٣٣) الكاظمي، هداية المحدثين،٢٢٧، باب {محمد بن اسماعيل}.

(٣٤) السيد محمد العاملي،٧، ١٣٣.

(٣٥) المحقق السبزواري ٥٦٩/١.

(٣٦) المحقق البحراني، الحدائق الناظرة ٢٧٦/١٤.

(٣٧) كتاب الحج ١٠٥/٢.

(٣٨) صبحي الصالح،علوم الحديث ومصطلحه،١٥٦.

(٣٩) الشهيد الأول، ذكرى الشيعة، ١/ ٤٨.
(٤٠) وصول الاخيار الى اصول الاخبار، الموجود ضمن كتاب رسائل في دراية الحديث، ٣٩٨/١.
(٤١) الرعاية، ٨٢.
(٤٢) ظ: الشهيد الثاني، الرعاية، ٨١.
(٤٣) بهاء الدين العاملي،٥٣٨/١.
(٤٤) الحسن العاملي، معالم الدين في الأصول، ٢١٧.
(٤٥) المامقاني، مقباس الهداية، ١، ١٦٠.
(٤٦) الشهيد الثاني، شرح البداية، ١٠٨.
(٤٧) وصول الأخيار، ٣٩٩.
(٤٨) ظ: المحقق الحلي، المعتبر ١/ ٢٩+ الشهيد الأول، ذكرى الشيعة، ٤٨/١.
(٤٩) مستمسك العروة الوثقى ٩٦/٤.
(٥٠) الحر العاملي، الوسائل ٢، باب: ٢٢ من أبواب غسل الميت حديث ١.
(٥١) الحر العاملي، الوسائل، ٢ /٥٢٢.
(٥٢) ظ: الوسائل،١٠، مشيخاً التهذيب والاستبصار،٤٤٥.
(٥٣) الرجال،٣٤٩ (٩٤٠).
(٥٤) الرجال،٣٥١ (٥١٩٧)، (احمد بن محمد بن عيسى الاشعري القمي، ثقة، له كتب)
(٥٥) ظ: الرجال،٨٢.
(٥٦) ظ: خلاصة الأقوال، القسم الأول،٦٣.
(٥٧) ظ: رجال ابن داوود - أبي داوود الحلي،٤٤.
(٥٨) الطوسي،٦١.
(٥٩) ظ: الرجال،٧٤.
(٦٠) الرجال،٢٣٧ (٦٢٩).
(٦١) الرجال، ١٢٨ (٩٥١).
(٦٢) المصدر نفسه، ٢٥٦ (٣٠٢).
(٦٣) الرجال،٤١٦ (١١١٢).
(٦٤) الفهرست،٢٥١.
(٦٥) الطوسي،٣٠٧.
(٦٦) الطوسي، الرجال،٣٤٣.
(٦٧) الغيبة،٣٤٧.
(٦٨) ظ: الارشاد،٢٠٩/٢-٣٥٥-٣٥٧.

(٦٩) مسالك الافهام،١٦٩/٨.
(٧٠) محمد العاملي،٧٧/٢.
(٧١) ذخيرة المعاد،١ق٢، ٨٣.
(٧٢) ٥٩٤/٩.
(٧٣) ظ: الطوسي، تهيب الأحكام،١٢٣/٤ (٣٥٧) + الحرالعاملي، الوسائل ٣٤٠/٦، ح٨.
(٧٤) ظ: الحر العاملي، الوسائل ٣٤٠/٦، ح٨.
(٧٥) النجاشي، الرجال،٢٥١ (٦٦١).
(٧٦) ظ: الرجال،٣٦٢ (٥٣٦٦) ٥٢.
(٧٧) ظ: ١٧٦ (٩).
(٧٨) ظ: النجاشي، الرجال،١٩٧ (٥٢٤).
(٧٩) الفهرست،١٤٥ (٣٥٦).
(٨٠) الرجال،٢١٤ (٥٥٩).
(٨١) ظ: الرجال، ٢٣٠ (٦١٢). (كانوا جميعهم ثقات مرجوعاً إلى ما يقولون وكان عبيد الله كبيرهم ووجههم).
(٨٢) مستمسك العروة الوثقى،٤٤٧/٩.
(٨٣) ظ :٣٢٠/٤.
(٨٤) ظ: ٧١/١٦.
(٨٥) الشيخ الطوسي، عدة الأصول، (٣٧٩/١).
(٨٦) الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية، ٨٤.
(٨٧) الشهيد الثاني، شرح البداية في علم الدراية، ٢٥.
(٨٨) المصدر نفسه/ ٢٥.
(٨٩) البهائي، الوجيزة، ٥.
(٩٠) الفن الثاني من القواميس، ١٥١/٢.
(٩١) المامقاني، مقباس الهداية، ١٣٨/١.
(٩٢) الواقفية والفطحية وغيرهم.ظ: الطوسي،العدة ١٣٥/١.
(٩٣) المصدر نفسه،١٣٥/١.
(٩٤) الشيخ الطوسي، عدة الأصول، (٣٧٩/١).
(٩٥) الحجرات، آية ٦.
(٩٦) الشهيد الثاني، شرح البداية، ١٠٩.
(٩٧) مستمسك العروة الوثقى، ١٢٤/١.

(٩٨) الحر العاملي، ١٣٨/١..
(٩٩) التهذيب، ٢١٦/١ (٦٢٤).
(١٠٠) الشيخ المفيد.
(١٠١) ظ : النجاشي، الرجال،٣٢٤.
(١٠٢) ظ :النجاشي، الرجال، ٣٢٥.
(١٠٣) ظ: الخوئي، معجم الرجال، ٤٢/٣.
(١٠٤) ظ: الطوسي، الفهرست، ٢٣٧، (محمد بن الحسن بن الوليد القمي، جليل القدر، عارف بالرجال، موثوق به).
(١٠٥) الطوسي الرجال،٣٩٩ (٥٨٤٣) ٨.
(١٠٦) ابن داوود الحلي، الرجال،٢٧٠.
(١٠٧) الرجال،٣٠٠ (٨١٧).
(١٠٨) الطوسي،٨٦٠/٢ (١١١٧).
(١٠٩) ظ: ١٩٣ (٥١٧).
(١١٠) ظ: مشارق الشموس، ١١٨/١+ الحدائق الناضرة، ٥٩/٥+ رياض المسائل ٣٤٨/٢+ غنائم الأيام ١٥٦/١ + جواهر الكلام، ١١٩/١.
(١١١) مستمسك العروة الوثقى، ٥٢/٥.
(١١٢) الطوسي،الاستبصار،٢٥٧/١.
(١١٣) المصدر نفسه٢٥٧/١..
(١١٤) ظ : الطوسي،الاستبصار،٢٥٧/١.
(١١٥) ظ: الحرالعاملي، الوسائل،١٥٨/٤ الباب ١٠، باب أوقات الصلوات الخمسة.
(١١٦) الرجال، النجاشي، ٤٠ (٨٤).
(١١٧) الطوسي، الرجال، ٣٣٥ (٤٩٩٤).
(١١٨) العلامة الحلي، الخلاصة،٣٣٣، القسم الثاني ﴿١٣١٥).
(١١٩) ظ: النجاشي، الرجال ص٣٥٨ (٩٦١).
(١٢٠) ظ: الطوسي، ص٣٠٠ (٤٣٩٣) ٤١٨.
(١٢١) العلامة، الخلاصة ص٢٥٥ (٧١).
(١٢٢) النجاشي الرجال ص٤١٢ (١٠٩٧).
(١٢٣) الشهيد الثاني، شرح البداية: ١٠٦، الرعاية في علم الدراية: ٨٦.
(١٢٤) العاملي، معالم الدين في الأصول، ٢١٧.
(١٢٥) الشيخ البهائي، الوجيزة في علم الدراية، ٥.

(١٢٦) المامقاني، مقباس الهداية، ١٤٦.
(١٢٧) ظ: السيوطي، تدريب الراوي، ١٨١.
(١٢٨) الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية، ١٣٢.
(١٢٩) السيد الداماد، الرواشح السماوية، ١٧٠.
(١٣٠) المامقاني، مقباس الهداية، ٢٤٦/١.
(١٣١) مستمسك العروة الوثقى،٢٢١/٩.
(١٣٢) الحر العاملي، الوسائل،٣٦٠/٩ {١١٩٧٧} ٢٨.
(١٣٣) الصدوق،٢٢٢/٢.
(١٣٤) ظ: الخوئي،معجم رجال الحديث، ٢٢١/٤-٢٣٤.
(١٣٥) الحكيم،٢٢٢/٢.
(١٣٦) السيد علي الطباطبائي ١٧٦/٥ (١٢٣١هـ).
(١٣٧) الجواهري (ت١٢٦٦هـ)،٢٩١/١٥.
(١٣٨) ٣٢٦.
(١٣٩) الحكيم، مستمسك العروة الوثقى، ١٥٨/٩.
(١٤٠) الحر العاملي، الوسائل،١٨٧/٩+ الطوسي، الاستبصار ١٧/٢+ التهذيب،١٦/٤، ح٦.
(١٤١) ظ : التهذيب،١٦/٤،ح٦.
(١٤٢) ظ : العاملي، الوسائل،٤٤٥/١٠ {٢٤}.
(١٤٣) (وهو سعد بن عبد الله بن البي خلف الاشعري القمي، شيخ الطائفة وفقيهها ووجهها) ظ: النجاشي، الرجال، ١٧٧.
(١٤٤) ظ: الرجال،٧٥ {٨٠}.
(١٤٥) المصدر نفسه،٢٥٣ {٦٦٤}.
(١٤٦) الفهرست،١٥٢ {٦٦٤} ٦.
(١٤٧) الرجال،٣٦٠ {٥٣٣٦} ٢٢.
(١٤٨) جامع الرواة،١٥٤/٢) + الخوئي، معجم رجال الحديث،٣٥٣/١٧ {١١٣٣٠}.